1526 حالة طلاق في 3 سنوات والارتفاع يقلق الجهات الاجتماعية.. مختصون لـ الشرق:

رخصة الزواج ليست حلاً سحرياً للحد من الطلاق

مقترح بدورات تثقيفية للتعريف بالحقوق والواجبات للزوجين

طرح فكرة رخصة الزواج في أماكن عامة يشجع على الأخذ بها

الدوحة ـ الشرق

اعتبر عدد من المختصين والمواطنين أنّ رخصة الزواج ليست حلاً سحرياً للحد من نسب الطلاق المرتفعة، لافتين إلى أنه قبل إلزامية رخصة الزواج لابد من تهيئة المجتمع وتمهيد الطريق أمام المقبلين على الزواج في تقبل فكرة الدورات التثقيفية المتعلقة بتغيير المفاهيم حول الزواج. وطالب عدد من المختصين في لقاءات مع الشرق بضرورة تنويع المحتوى الذي تقدم به الدورات التدريبية الموجهة للمقبلين على الزواج لضمان الاستفادة منها، مبينين ضرورة أن تكون اختيارية حسب حاجة كل طرف لها. وكانت دراسات اجتماعية بحثية أجريت مسبقاً أهمية رخصة الزواج التي قد تسهم في تقليل نسب الطلاق والحد من الخلافات الزوجية، وطالبوا بآلية لتفعيل مقترح رخصة للزواج، وأنه يلزم من الجهات الاجتماعية والشبابية تهيئة المجتمع من خلال المحاضرات واللقاءات العامة. وأكد آخرون أنّ إلزامية التأهيل والتثقيف في حياة الشباب ضرورة لأنها بمثابة تعريف بالحقوق والواجبات، وأشاروا إلى أنّ وجود 1526 حالة طلاق خلال 3 سنوات أمر مقلق ويتطلب من الجهات الاجتماعية العمل على إيجاد الحلول العاجلة.

ارتفاع حالات الطلاق

ارتفعت إحصائية الطلاق للعام 2017 بنسبة مقلقة، وهي كالتالي: في يناير 97 حالة، في سبتمبر 74 حالة، وفي أكتوبر 124 حالة، ويوليو 91 حالة، ونوفمبر 65 حالة، وديسمبر 83 حالة.

وبلغت في عام 2018 كالتالي: يناير105 حالات، وفبراير 87 حالة، ومارس 110 حالات، وأبريل 95 حالة، ومايو 110 حالات، ويونيو 62 حالة، وأغسطس 99 حالة، وفي سبتمبر 123 حالة، ونوفمبر 96 حالة، وديسمبر 105 حالات.

ويتضح من التسلسل الإحصائي الارتفاع المستمر لنسب الطلاق، مما يتطلب معه تكثيف الجهود المجتمعية للحد من نسب الطلاق.

د. بتول خليفة:

أعارض إلزامية رخصة الزواج

عارضت الدكتورة بتول خليفة - الاستاذ المشارك في قسم العلوم النفسية جامعة قطر -، فكرة «إلزامية رخصة الزواج»، مؤكدة أنه من المهم عدم فرض دور الوصاية على الشباب من كلا الجنسين، ومن المهم ترك الأمر لهم اختيارياً حتى تحقق الدورات التدريبية أهدافها المرجوة. وشددت الدكتورة بتول خليفة على أهمية تسويق هذا النوع من الدورات التثقيفية ما قبل الزواج، واختيار المحتوى القادر على جذب الشباب من كلا الجنسين، وجعلهم شركاء في اختيار المحتوى، حيث إنّ مشكلات الزواج الآن تختلف عن المشكلات في السابق، سيما وأنّ هناك مفاهيم مغلوطة ومختلطة عن دور الرجل والمرأة في منزلهما المستقبلي، لذا من المهم إجلاء هذه الأفكار بطرق مبتكرة إلا أنها لابد أن تكون بعيدة عن الإلزامية.

ورأت الدكتورة بتول خليفة أنّ رخصة الزواج لايمكن اعتبارها الحل السحري للحد من مشاكل الطلاق، إلا إذا تمت دراسة مخرجات الدورات التدريبية المعنية برفع الوعي لدى المقبلين على الزواج، ومقارنة نسب الطلاق بعد التدريب وقبله، هنا من الممكن استخلاص النتائج، والحديث عن أن رخصة الزواج تحد من الطلاق أم لا تحد من الطلاق.

خالد فوزي:

أيّ تجربة تديم المودة والرحمة بين الزوجين إيجابية

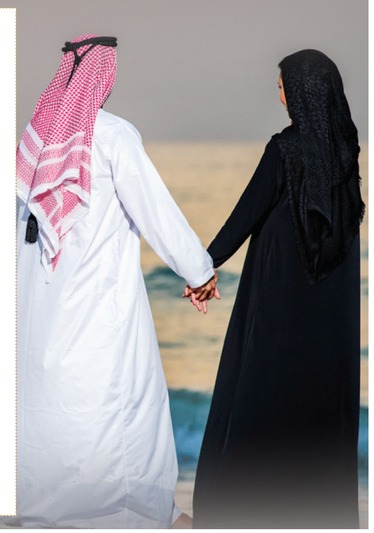

أيد الشاب خالد فوزي، تطبيق تجربة رخصة الزواج في قطر، طالما أنها أثبتت نجاحا في ماليزيا باعتبار ان الحياة الزوجية، عالم جديد على الشباب خصوصا إذا اقدموا على خطوة الزواج وهم في سن صغيرة وبالتالي فلابد أن يحتاجوا الى من يعرفهم بما يمكن ان يواجههم في هذه التجربة من خلال دورات تدريبية، تكسبهم المهارات الضرورية في إنجاح الزواج.

خالد فوزي

وأكد أن أي تجربة تدفع باتجاه استدامة المودة والرحمة بين الزوجين فهي تكون تجربة إيجابية بكل المقاييس ولا مانع من تطبيقها في مجتمعنا، خصوصا إذا كانت على أيدي مختصين في علم النفس، ورجال دين، يعرفون الزوجين بحقوقهم وواجباتهم الزوجية، وكيفية التعاطي مع المشاكل الحياتية، ومنعها من التأثير سلبا على استمرار الحياة الزوجية، وتعليمهم أن الحياة لا تستقيم على حال، ولابد أن تكون فيها تقلبات، ومن يصمد في وجه هذه التقلبات يضمن نجاح زواجه. وقال إن أول عبارة تتبادر الى الذهن عند الحديث عن الزواج في عالمنا العربي هي: «الزواج قسمة ونصيب»، وفعلياً فان الزواج قسمة ونصيب، ولكن لا يوجد ما يمنع من تعلم مهارات وإرشادات من أصحاب الخبرة والتجربة يمكن أن تسهم في جعل الحياة الزوجية سعيدة، ومثمرة.

ناصر الهاجري:

إقرار رخصة الزواج مطلبٌ ضروري لخفض نسب الطلاق

طالب السيد ناصر مبارك الهاجري - اختصاصي إرشاد أسري بمركز الاستشارات العائلية «وفاق»-، إقرار رخصة الزواج، أسوة بعدد من الدول، لافتا إلى أنه وبناء على بحث قام على إعداده بعنوان «رخصة الزواج الإلزامية» كانت دراسة مقارنة بين قطر وماليزيا، حيث أوضح البحث أنّ نسبة الطلاق في ماليزيا آخر السبعينيات بداية الثمانينيات قد وصلت إلى 32%، وتبين أنّ سنويا يتم إصدار 60 الف عقد زواج، الأمر الذي دعا الحكومة الماليزية مع التطور العمراني ان تمنع أي عقد قبل أن يخضع الطرفان إلى دورات تأهيلية فعلية يمنح على إثرها الطرفان رخصة للزواج، حيث انخفضت نسبة الطلاق إلى 7%.

ولفت إلى أنّ هذا الأمر من الجدير أن يتم تطبيقه في دولة قطر، قائلًا «إنني أرى إقرار رخصة الزواج بأهمية تطبيق الفحص قبل الزواج، لما سيعالجه القرار من الحفاظ على الأسرة التي تعتبر لبنة من لبنات المجتمع المهمة، وانعواجها او ميلها سيميل معه المجتمع كافة، متمنيا ألا يتم تحميل المهور ذنب المشاكل، وإنما عدم التثقف في هذا المجال هو السبب الرئيسي في زيادة المشاكل الزوجية وبالتالي ارتفاع نسب الطلاق».

وأشار السيد الهاجري في حديثه لـ «الشرق» إلى أنّ الحياة الزوجية ثقافة كثقافة الحياة العامة، أمر الثقافة فيها أمر مهم، حتى يتمكن كل زوج وزوجة من التمكن من حل المشاكل الأسرية رغم أنها ملح الحياة، إلا أنّ زيادتها تهدد الحياة الزوجية، وقد يقودها إلى نتائج لا تحمد عقباها، مشيرا إلى أنّ من بين 10 حالات طلاق تصل للمركز، هناك 6 حالات تعدل عن الطلاق بعد إخضاعها لعدد من الدورات التثقيفية والتوعوية، موضحا أنّ أغلب المشكلات تقع بسبب قلة وعي الطرفين بردم الهوة فيما بينهما.

ناصر الهاجري

وأكدّ الهاجري أن غالب الشباب يرفض التعلم، والتثقف في هذا الجانب، لاعتقادهم بأنّ الحياة الأسرية لا يتطلب الإعداد لها، رغم أنّ الاستعداد لها يوازي الاستعداد المادي لتكاليف الزواج، وقد يفوق الأمر أهمية، إلا أنّ ثقافة البعض ترفض التعلم واكتساب مهارات في التعاطي الزوجي، متسائلا كيف للطرفين أن يرفضا أن يتعلما طرق إبطال مفعول القنابل الموقوته والمقصود بها هنا المشاكل الأسرية؟!.

ولفت إلى أنّ على الطرفين أن يكتسبا جملة من المهارات التي تعينهما على حياتهما الزوجية، كي ينعما بها بعيدا عن مستنقع المشاكل الأسرية لاسيّما التي تتعدى الخلافات البسيطة، مؤكدًا أنّ الثقافة الأسرية تسهم في تقليل نسب الطلاق.

وطالب الهاجري في حديثه بأهمية تكثيف الدورات، لأنها لا تزال محدودة، متطلعا إلى ديمومة الدورات والبرامج التوعوية للحفاظ على الأسرة من التصدع، وعلى الأجيال القادمة من الأمراض النفسية.

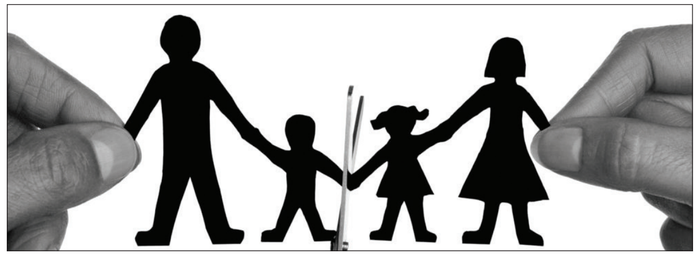

محمد الزيارة:

معظم مشاكل المتزوجين تنشأ من عدم معرفتهم بفن الحوار

أيد المواطن محمد الزيارة فكرة الحصول على شهادة تثبت قدرة المقبلين على الزواج على تحمل الحياة الزوجية بكل تقلباتها، وبحلوها ومرها، وبالذات في هذا الزمن الذي كثرت فيه رفاهية الشباب، والبعض منهم نشأ على الاتكالية وعدم تحمل المسؤولية.

وأعرب الزيارة عن ثقته في أن اعتماد دورات تدريبية للمقبلين على الزواج من شأنه تهيئة الطرفين، الزوج والزوجة وهم شباب في مقتبل العمر، لما يمكن ان يمر بهم في حياتهم الزوجية مما يتطلب الصبر والحكمة في معالجة المشاكل التي يمكن ان تحدث، وأهم شيء تدريبهم على فنون الحوار، وتقبل وجهة النظر الأخرى، لأن معظم المشاكل الزوجية والتي يمكن ان تؤدى إلى الطلاق هو انعدام الحوار بين الطرفين، وبالتالي فإن الحوار هو الطريق الصحيح والأوحد لحل المشاكل وهذه المهارات قد لا يتقنها الزوجين إذا لم يتدربا عليها قبل خوض تجربة الزواج.

وأشار الزيارة إلى انه قبل الإقدام على الزواج التحق بدورات تدريبية في مركز الاستشارات العائلية، حاضر فيها مختصون من ذوى الخبرة والكفاءة، مؤكداً أن هذه الدورات أثارت أمامه الطريق، وعرفته بالمطبات التي يمكن أن تصادفه في حياته الزوجية وكيفية التغلب عليها، مشيراً إلى أن دورات الاستشارات العائلية لم تكن إلزامية ولا تمنح شهادات عقب اتمام الدورة إلا أنه يؤيد بشدة جعل هذه الدورات إلزامية في المستقبل لما تحققه من فائدة على المقبلين على الزواج.

وختم الزيارة حديثه بقوله: أعتقد أن معظم المشاكل الزوجية سببها الدلال الزائد للزوجة في بيت أبيها، وهي تأتي الى بيت زوجها وتتوقع أن تجد نفس المعاملة، وإذا أحست باي تقصير في هذا الجانب من قبل الزوج، تبدأ في اختلاق المشاكل، وهذه الشابة بحاجة لأن تعرف الفرق بين الحياة الزوجية ومسؤولياتها، مقارنة بالحياة في منزل والدها، دون مسؤوليات.

محمد الزيارة

نادية سلطان:

التمهيد لفكرة رخصة الزواج ضرورة لتحقق نتائج إيجابية

قالت المواطنة السيدة نادية محمد سلطان لرم: إنّ فكرة رخصة الزواج جيدة، ويمكن تطبيقها في المجتمع المحلي، وهذا يتطلب التمهيد لها بين الأسر والأفراد، لأنّ أي فكرة في بدايتها تجد صعوبة في استيعابها أو تقبلها ثم بمرور الوقت تصبح الأمور عادية جداً ويتقبلها الجميع عندما يرون نتائجها الإيجابية. وأوضحت أنّ الإلزامية في الدورات التثقيفية ضرورة، لتحفيز الشباب على الالتحاق بها، وأن تكون لمدة أيام بحيث لا تعطل الشباب عن تدبير بقية أمور زواجه وبيته الجديد، مضيفة إنّ منهاج الدورات لابد أن يشتمل على معلومات تثقيفية عن الحياة الأسرية وحقوق كل طرف على الآخر لتهيئ في نفسه استعداداً للحياة الزوجية.وأضافت إنّ إمكانية التقليل من نسب الطلاق تعود إلى مدى التوافق بين الطرفين، أما شهادة الحصول على دورة أو رخصة فلن تكون ملزمة في حال اتخذ أحدهما قرار الانفصال، لذلك يتطلب من الجهات الاجتماعية دراسة هذا المقترح ومدة تقبل المجتمع له.

نادية محمد سلطان